الصباح الاقتصادية 12
العدد 2722 - السنة التاسعة
الثلاثاء 22 جمادى الآخرة 1438 - الموافق 21 مارس 2017
Tuesday 21 March 2017 - No.2722 - 9th Year

أكد ضرورتها لتحصين مؤسسات القطاع العام و الخاص

الروضان: الحوكمة تحقق الكفاءة الاقتصادية وتعمل على تنمية الاستثمار

جانب من المؤتمر

بورسلي: لابد من تبني وتطوير نظام شامل لحوكمة القطاع العام لرفع تنافسية الكويت دولياً

أكد وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الشباب بالوكالة خالد الروضان ضرورة تحصين مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص ضد الآثار السلبية لموجة تباطؤ النمو الاقتصادي عبر تطبيق معايير الحوكمة الحديثة.

وقال الروضان في كلمته الافتتاحية لمؤتمر الحوكمة الثاني في دول مجلس التعاون الخليجي إن تحصين تلك المؤسسات يأتي أيضا من خلال مراجعة التشريعات الإقتصادية السارية والعمل على إصدار قوانين حديثة معاصرة تتلاءم مع ما هو مطبق دوليا.

وأضاف أن تطبيق مفهوم الحوكمة على قطاع واحد بمعزل عن القطاع الاخر لن يحقق النتائج المرجوة والأهداف المنشودة نظرا إلى ارتباطها الوثيق واعتماد أحدهما على الآخر.

وأكد أن المؤتمر الذي يأتي برعاية سمو الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء ويستمر ثلاثة أيام هو مؤتمر نوعي نظرا إلى أهمية ما يتناوله من مفهوم الحوكمة للقطاعين العام والخاص لاسيما وسط الإصلاحات الاقتصادية التي تعمل بعض دول مجلس التعاون على تحقيقها.

وذكر أن الحوكمة تحقق الكفاءة الاقتصادية وتعمل على تنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه وصولا إلى تحقيق قيم الشفافية والعدالة كخطوة من خطوات التطوير والعمل على تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري عالمي وفقا للرؤية السامية لسمو أمير البلاد.

وبين الروضان أن الرؤية السامية بتحويل الكويت مركزا ماليا وتجاريا يصاحبها العديد من التحديات والظروف الإقليمية والدولية التي قد تفرض جملة من التغيرات الجوهرية والهيكلية على كل المستويات لاسيما الاقتصادية مما يتطلب خلق بيئة من التشريعات الاقتصادية الصلبة القادرة على مجابهة تلك التحديات الكبيرة.

من جانبها أكدت رئيسة اللجنة العلمية للمؤتمر الدكتورة أماني بورسلي أهمية إلزام أجهزة القطاع العام بتطبيق الحوكمة من خلال التشريعات كمتطلب لإنجاح برامج الخصخصة والإصلاحات الاقتصادية وأثرها على معدلات الإنتاجية ودعمها لمتطلبات التنمية المستدامة.

وقالت بورسلي في كلمة مماثلة إن المؤتمر سيستعرض على مدى ثلاثة أيام أهم ما تم إنجازه في حوكمة مؤسسات القطاع الخاص محليا وإقليميا في ظل التحديات المختلفة إضافة إلى مناقشة أهمية الحوكمة بين القطاعين الخاص والعام لرفع معدلات الأداء وتعزيز الشفافية.

أضافت أن من المقرر خلال المؤتمر تدارس دور الحوكمة في بناء نظام متين للمحاسبة والمساءلة على مستوى المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص إضافة إلى مناقشة أثر تطبيق الحوكمة في تخفيض معدلات الفساد والقضاء على البيروقراطية وتعزيز الشفافية ورفع تصنيفات الكويت في المؤشرات والتقارير العالمية وتحسين الأداء.

وشددت على أهمية تبني وتطوير نظام شامل لحوكمة القطاع العام لرفع تنافسية الكويت دوليا وتعزيز البنية التشريعية والتحتية اللازمة لتحسين الأداء الحكومي والتي لا يمكن أن تتحقق إلا بتطبيق أنظمة الحوكمة.

وأشارت إلى تكريم عدد من الشركات التي قد تم اختيارها وفق معايير التأهيل الخاصة بمنهجية (جائزة التميز في الحوكمة) في دورتها الثانية وذلك بهدف تشجيع التطبيق الطوعي للحوكمة.

بدوره قال مدير المعهد العربي للتخطيط وممثل الجهات المنظمة الدكتور بدر مال الله إن حوكمة القطاع الخاص تعد وسيلة ضرورية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي.

وأضاف مال الله أن من بين الأسباب الرئيسية لاندلاع الأزمة الاقتصادية العالمية غياب مفهوم الحوكمة التي دفعت الكثير فيما بعد لتبني مفهوم الحوكمة باعتباره أحد المصدات الرئيسية لمواجهة أي تقلبات تطرأ على الساحة الاقتصادية العالمية والإقليمية.

وأضاف أن إعادة النظر في حوكمة القطاع العام بات أمرا ملحا وضروريا في ظل زيادة حجم الإدارة العامة في دول الخليج عموما والكويت خصوصا مما يتطلب المزيد من العمل الدؤوب لتعزيز شفافية هذا القطاع.

وذكر أن دول مجلس التعاون الخليجي تبنت العديد من البرامج التي تعزز من مفهوم هيكلة القطاع العام لكنها لا تزال بحاجة إلى إعادة النظر في ترهل وزيادة حجم الإدارة العامة في الدولة من خلال تقليصها لترشيد النفقات.

وأوضح أن ترشيد تلك النفقات يأتي في ظرف تواجه فيه دول مجلس التعاون الخليجي تراجعا واضحا في إيرادات النفط والتي قد تؤثر بشكل كبير على مسارات التنمية الاقتصادية والمشروعات الاستراتيجية المدرجة في الخطط التنموية لها.

وأكد أنه لا يمكن تحقيق الحوكمة بتبني برامج إصلاح مالي فقط وإنما لابد أن يكون معها بالتوازي برنامج الإصلاح الاقتصادي حتى أن يؤدي تطبيق الحوكمة إلى نتائج مثمرة.

وشدد على ضرورة تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية وتحقيق أهدافها قائلا إن حوكمة القطاع العام لا يمكن أن تتم في ظل ترهل الإدارة العامة للدولة وزيادة حجمها مؤكدا أن الحوكمة لم تعد مجرد تنظير ولا كلمات تقال إنما باتت منهجا اقتصاديا منظورا تسعى الدول إلى تطبيقه ومتابعة أحدث تطبيقاته.

ويناقش المؤتمر الذي ينظم بالتعاون مع مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ومعهد الأبحاث دور الحوكمة في القضاء على البيروقراطية ورفع مستوى الخدمات العامة ورفع جاذبية الاستثمار في البلاد بمشاركة عدد من المعنيين بهذا الشأن.

بهدف رفع مستوى التدابير الأمنية لديها

بورصة الكويت توقع اتفاقية شراكة مع «الهيئة العامة للمعلومات المدنية»

جانب من توقيع الاتفاقية

مال الله: تحقيق الحوكمة يتطلب تبني برامج إصلاح مالي وبالتوازي برنامج إصلاح اقتصادي

أعلنت بورصة الكويت عن توقيع إتفاقية مع الهيئة العامة للمعلومات المدنية لتوفير خدمة التوقيع الإلكتروني الجديدة، التي تعمل بمثابة نظام توثيق للمعلومات المتوفرة حول الشركات المدرجة عبر نظام الإفصاح الآلي للشركات المدرجة.

وجاء توقيع الاتفاقية خلال مؤتمر صحفي عُقد في مبنى البورصة بحضور ممثلي الطرفين لإبرام الإتفاق الرسمي.

وتعليقا على النظام الجديد، يعرب نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة بورصة الكويت خالد عبدالرزاق الخالد: «استطاعت بورصة الكويت خلال الفترة الماضية أن توفر نظاما حديثا للإفصاح الآلي للشركات المدرجة، يأتي ضمن استراتيجية شاملة تعتمد منصة للمعلومات الدقيقة والحديثة التي تخص التطورات الخاصة بجميع الشركات المدرجة ، والذي يعد مرجع لكل الأطراف ذات الصلة».

وقد إختارت بورصة الكويت الهيئة العامة للمعلومات المدنية كشريك يمكنه أن يقوم بمصادقة مضمونة للهوية، فالهيئة حائزة على شهادة الجودة أيزو 27001 في الكويت، ولكونها الجهة الوحيدة المسؤولة عن إصدار الهوية المدنية لكل المقيمين في دولة الكويت والمصادقة على سير تلك العملية، الأمر الذي يؤهل بورصة الكويت لتطبيق خدمة الإفصاح الآلي بالشكل المطلوب.

وأضاف «عندما قمنا بإطلاق نظام الإفصاح الآلي للشركات المدرجة كان الهدف الرئيسي الذي نسعى إليه هو التأكيد على أهمية تزويد كل الأطراف ذات الصلة بمعلومات تتسم بالمصداقية والشفافية وبشكل سهل ومتاح، ومن نفس المنطلق حرصنا على الحفاظ على توفير بوابة معلومات آمنة وموثقة، الأمر الذي دفعنا للشراكة مع الهيئة العامة للمعلومات المدنية لتوفير خدمة التوقيع الإلكتروني، الأمر الذي يضع على الشركات المدرجة ضرورة تحميل أية أخبار حول إعلانات الإفصاح والملف الخاص بالشركة والقوائم المالية وتحديثها بشكل دوري ودائم».

وقد أكد الخالد خلال حديثه أن بورصة الكويت دائمة السعي نحو بناء شراكات من شأنها دعم رؤيها واستراتيجيتها على المدى الطويل بالإضافة الى دعم أهدافها التشغيلية البوسية. كما قام بدوره بالتعبير عن شكره وتقديره للهيئة العامة للمعلومات المدنية وتطلعه لبناء شراكة فعالة وقوية تعود بالفائدة على الطرفين.

تستلزم خدمة التوقيع الإلكتروني المقدمة من الهيئة العامة للمعلومات المدنية حضور الممثلين المفوضين من الشركات المدرجة في بورصة الكويت الى احدى مكاتب الهيئة العامة للمعلومات المدنية لإصدار التوقيع الإلكتروني. وبناءً على ذلك، يصبح من الضروري أن تقوم الشركات بتحديث بياناتها لدى الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

الخالد: نسعى لبناء شراكات لدعم رؤيتها وإستراتيجيتنا على المدى الطويل

وقال مساعد محمود العسعوسي - المدير العام للهيئة العامة للمعلومات المدنية: «إن هذا التعاون الجديد بين الهيئة العامة للمعلومات المدنية وبورصة الكويت يُعد خطوة استراتيجية تثري التعاون بين القطاعين العام والخاص في مجال الربط الالكتروني. تهدف الإتفاقية إلى تطوير نوعية الخدمات من خلال تسهيل الإجراءات وتوفير الوقت والجهد المطلوب لإتمامها. يسرني التأكيد على أن الهيئة على أتم الإستعداد للتعاون مع البورصة لتقديم الخدمات المطلوبة وفقا للإتفاقية المبرمة بين الجانبين».

واشار العسعوسي خلال حديثه الى أن هناك جهود كبيرة مبذولة من قبل الهيئة لتقديم الخدمات للقطاعين الخاص والعام، من خلال تبسيط العمليات وتوثيقها وتعزيز الأمن بما في شأنه مصلحة القطاعين، الأمر الذي يساهم في تعزيز ثقة الجميع في مصداقية المعلومات التي توفرها بورصة الكويت.

والجدير بالذكر أنه سيكون للهيئة العامة للمعلومات المدنية مقر دائم للتوقيع الإلكتروني في بورصة الكويت، لتؤدي عملها كجهة قانونية مخولة بتوفير خدمة التوقيع الإلكتروني.

بدعم من الشراء الانتقائي على العديد من الأسهم

مؤشرات السوق تحافظ على لونها الأخضر

البورصة تتزين باللون الأخضر

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الاثنين على ارتفاع مؤشراتها الثلاثة بدعم من الشراء الانتقائي على العديد من الأسهم التي كانت في مرمى المتاجرة لاسيما الصغيرة والمتوسطة منها التي تتراوح أسعارها بين 50 و425 فلسا في جلسة اتسمت بالتوازن.

وشهدت مجريات حركة الجلسة منذ البداية وحتى قرع جرس الإقفال أوامر مدروسة من جانب بعض المحافظ المالية على أسهم الشركات التي أعلنت انعقاد اجتماعات لمجالس إداراتها لمناقشة البيانات السنوية عن العام الماضي.

وظهرت أسهم القطاعات الصناعية والرعاية الصحية والخدمات المالية في صدارة أوامر المتعاملين وهو ما ترجمته إغلاقاتها في الخانات الخضراء مما انعكس على مؤشرات البورصة الثلاثة لاسيما المتعلقة بالقيمة النقدية التي مازالت في مستوياتها «المعقولة».

وبدا من أوامر ما قبل الافتتاح أن الاهتمام من جانب المتعاملين كان منصبا على أسهم قطاع النفط بفضل سهمي شركتي (بترولية) و(سترجي) إضافة إلى قطاع الخدمات المالية بدعم من أسهم 14 شركة مدرجة في القطاع من بينها سهم شركة (أموال).

وانشغل بعض المتعاملين بإفصاحين مكملين من شركة (نور) للاستثمار بشأن دعويين قضائيتين تجاريتين وإتمام عمليات بيع وشراء لمطلع على أسهم شركة مجموعة (أسس القابضة) وموافقة هيئة أسواق المال على تجديد حق شراء أو بيع 10 في المئة من أسهم شركة (مجموعة أرزان المالية).

وتابع المتعاملون إفصاح توصية مجلس إدارة (شركة الفنادق الكويتية) بتوزيع أرباح نقدية 5 في المئة من القيمة الإسمية للسهم والتداول غير الاعتيادي لأسهم شركتي (مراكز) و(التخصيص) وإفصاح بخصوص قرار (نقائس القابضة) ببيع كامل حصتها في المجموعة التعليمية القابضة الى شركة (بوبيان للبتروكيماويات).

كما تابع المتعاملون تنفيذ بيع أوراق مالية غير مدرجة لمصلحة إدارة التنفيذ في وزارة العدل وبيع كمية تتجاوز 5 في المئة من أسهم شركة (عقار) للاستثمارات العقارية).

ومع الارتفاع الذي طاول العديد من الأسهم جاءت شركات (ياكو) و(المركز) و(رمال) و(بترولية) و(كفيك) في قائمة الشركات الأكثر ارتفاعا في حين استحوذت أسهم (ابيار) و(رمال) و(المدن) و(بتروجلف) و(المستثمرون) على قائمة الأكثر تداولا.

واستهدفت ضغوط البيع وعمليات جني الأرباح العديد من الشركات وفي مقدمتها (ستام) و(الأنظمة) و(و ط مسالخ) و(المعامل) و(وربة ب) في حين شهدت الجلسة ارتفاع أسهم 43 شركة وإنخفاض أسهم 47 شركة من إجمالي 143 شركة تمت المتاجرة بها.

واستحوذت حركة مكونات مؤشر أسهم (كويت 15) على 23,7 مليون سهم بقيمة 9,9 مليون دينار (نحو 32,3 مليون دولار أمريكي) تمت عبر 799 صفقة نقدية لبغلق المؤشر عند مستوى 964,2 نقطة.

وأقفل المؤشر السعري مرتفعا 11,2 نقطة ليبلغ مستوى 6868,8 نقطة محققا قيمة نقدية بلغت 35,2 مليون دينار (نحو 115,4 مليون دولار) من خلال 448,4 مليون سهم تمت عبر 7125 صفقة نقدية.

«الرصاصي للعطور» تكشف عن أحدث مجموعاتها في معرض الكويت الدولي

حرصت الرصاصي للعطور، شركة العطور الرائدة في المنطقة، على تقديم مجموعة حصرية وخاصة من العطور والزيوت المركزة خلال معرض الكويت الدولي للعطور ومستحضرات التجميل. وتتواصل أعمال هذا المعرض من 21 مارس وحتى الأول من أبريل المقبل 2017، ويقام في مركز الكويت الدولي للمعارض في مدينة الكويت. وسيشهد المعرض أيضا إطلاق النسخة الثانية من تشكيلة العطور «جنون» العصرية هذا الموسم ذائعة الصيت.

وتضيف تشكيلة عطور «جنون فيلفيت» الرجالية والنسائية، بعدًا من البساطة الغربية على قائمة منتجات الشركة، حيث تأتي هذه العطور غنية بالمستخلصات النقية القادمة عبر منعجرات طرق تجارة الحرير قديما وحجرات الزينة للنساء في أوروبا القديمة حتى مشاغل الموضة في عالمنا المعاصر. وإلى جانب ذلك، تعرض الرصاصي أيضا مجموعة من العطور الرذاذ الشهيرة، بما في ذلك «لا يقاوم» و «هوس» و «رمز الرصاصي»، وتشكيلة أخرى رائعة من الزيوت العطرية الجديدة المركزة، لتتمكن الشركة من تلبية احتياجات الجميع، مهما تفاوتت رغباتهم. وسيكون هذا المعرض معززًا بالصفقات والعروض الكبيرة، وستقدم الرصاصي أفضل الأسعار على تشكيلة واسعة من منتجاتها.

ويستحوذ سوق مواد التجميل في الكويت، بما في ذلك العطور على 25% من سوق التجزئة بشكل عام. ووجدت دراسة نشرتها جريدة القبس الكويتية في مارس 2016 أن 205 آلاف إلى 230 ألف امرأة كويتية تنفق الواحدة منهن مبلغا يتراوح من 350 - 400 دينار كويتي (1.146 - 1.310 دولار) شهريًا على العطور ومستحضرات التجميل والنظافة البدنية، ليبلغ إجمالي إنفاق إلى 980 مليون دينار كويتي (3.21 مليار دولار) في العام. وتعد الكويت واحدة من أسواق التركيز الأساسية للرصاصي للعطور، وتستعد هذه العلامة بشكل جيد لتلبية الطلب المتزايد على العطور والزيوت المركزة، وغيرها من منتجات العطور من أجل ترسيخ مكانتها في هذا البلد.

ويعتبر معرض الكويت الدولي للعطور ومستحضرات من أبرز المنصات التي تتخذها الشركات للوصول إلى المستهلكين في المنطقة. وتفخر الرصاصي بعلاقتها طويلة الأمد مع هذا الحدث الذي يستقطب أعدادًا هائلة من عشاق العطور من مختلف أنحاء الكويت.

وقال سليم كاليسكار، المدير الإداري لشركة الرصاصي للعطور: «تمكن معرض الكويت الدولي للعطور ومستحضرات التجميل من تعزيز مكانته كأحد أهم الفعاليات الموجهة لصناعة العطور في دول مجلس التعاون الخليجي. بالإضافة إلى لقاء العديد من عملائنا الأوفياء والمحتملين، يمثل هذا الحدث مؤشرًا مهمًا على الاتجاهات الناشئة للوقوف على تغير أذواق المستهلكين. إننا كعلامة تجارية تبدي اهتمامًا بهذه المعرفة حتى نتمكن من التكيف مع المستجدات، وتحقيق المزيد من التطور للبقاء في طليعة الصناعة. إننا ندرك جيدًا أذواق عشاق العطور في الكويت، ونوفر لهم من خلال هذا المعرض مجموعة رائعة من الخلطات الجديدة من العطور والزيوت المركزة والبخور، بالإضافة إلى مجموعة منتجات الرصاصي التي تحظى بمستوى هائل من الطلب».